اللغة العربية في مواجهة التعريب
ـ مفهوم التعريب ـ

بقلم: إدريس بن الحسن العلمي
الدار البيضاء

«التعريب كلمة تعددت دلالاتها، واختلفت تحديداتها على ممر العصور، باختلاف الزمان، والمكان، والإنسان. فمدلولها عند اللغويين القدامى يختلف عن مدلولها عند المحدثين، وهو عند المشارقة غيره عند المغاربة، وقد اختلف قبلهم في تعريفها اللغويون الأولون فيما بينهم كما يتضح من هذا البحث.

1 ـ التعريب عند القدامى

عند الجوهري العلامة اللغوي: «التعريب هو أن تتكلم العرب بالكلمة الأعجمية على نهجها وأسلوبها». أما عند سيبويه النحوي المشهور: «التعريب هو أن تتكلم العرب بالكلمة الأعجمية مطلقا، فهم تارة يلحقونها بأبنية كلامهم، وطورا لا يلحقونها بها».

فإن سرنا على منهج الجوهري ينبغي أن نقول في تعريب كلمة pasteurisation مثلا «البَسْتَرة» مثلما فعل مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وأن نقول في تعريب كلمة appertisation «الأبْرَتة» كما فعلت مصلحة التعريب التابعة لمكتب التسويق والتصدير سيرا على نهج المجمع المذكور. فلفظ «appertisation» مشتق من اسم «Appert» العالم الذي أوجد طريقة لتصبير المعلبات كما أن «pasteurisation» مشتق من اسم العالم «Pasteur» الذي اكتشف طريقة للتعقيم.

فعلى سبيل المثال لايسوغ لنا حسب الجوهري إلا أن نقول لتعريب هذين المصطلحين «البَسْتَرَة» و«الأبرتة» ولا يجوز لنا بحال أن نقول «باستوريزاسيون» و«أبيرتيزاسيون».

أما سيبويه فإنه يجيزهما معا. ففي رأيه يصح أن نقول: «البَسْتَرَة» أو «الباستوريزاسيون» و«الأبرتة» أو

«الأبيرتيزاسيون» كليهما على حدّ سواء.

وينبغي أن نلاحظ أن التعريب على مذهب الجوهري له مزية كبرى ليست للتعريب على مذهب سيبويه. وهذه المزية تتلخص في إمكان الاشتقاق من اللفظ المعرب ما يشتق من أي لفظ عربي. ففي وسعنا مثلا أن نشتق من لفظ «البَسْتَرَة» جميع الأفعال فنقول في الماضي «بَسْتَرَ» للمفرد المذكر، ونقول في الجمع «بَسْتَروا» وللمؤنث «بَسْتَرَتْ» و«بَسْتَرْنَ» وفي الأمر «بَسْتِرْ» و«بَسْتِري» و«بَسْتِرْن» وفي المضارع «يُبَسْتِرُ» و«يُبَسْتِرَانِ» و«يُبَسْتِرُونَ» و«تُبَسْتِرُ» و«تُبَسْتِرَان» و«يُبَسْتِرْن». ونقول في اسم الفاعل «مُبَسْتِر» و«مُبَسْتِرَان» و«مُبَسْتِرُون» و«مُبَسْتِرَة» و«مُبَسْتِرَتَان» و«مُبَسْتِرَات». وفي اسم المفعول «مُبَسْتَرَ» و«مُبَسْتَرَة» و«مُبَسْتَرَات». وفي النسبة إلى المصدر «بَسْتَرِيّ». وفي صيغة المطاوعة للمذكر «تَبَسْتَرَ» و«تَبَسْتَرَتْ» للمؤنث. وفي اسم الفاعل «مُتَبَسْتِر» و«مُتَبَسْتِرَة». وفي صيغة الحرفة «بَسْتَار» على وزن «بَيْطَار» وفي النسبة إليه «بَسْتَارِيّ». وفي العدد من اسم المرّة «بَسْتَرَات» وفي اسم الآلة التي يُبَسْتَر بها «مِبَسْتَرَة» وفي اسم المكان «مَبَسْتَر» إلخ...

وكل هذا لا يتأتى مع لفظ «باستوريزاسيون» المعرب على طريقة سيبويه.

يقول الشيخ عبد القادر بن مصطفى المغربي: «على أننا مهما استحسنا رأي سيبويه في عدم اشتراطه رد الكلمة المعربة إلى مناهج اللغة وأوزانها، ينبغي أن نقف من تسامحه عند حد محدود، وإلا تكاثرت الكلمات الأعجمية ذات الأوزان المختلفة والصيغ المتباينة في لغتنا الفصحى وخرجت على تمادي الأيام بذلك عن صورتها وشكلها، وعادت لغة خلاسية لا عربية ولا أعجمية».

ولقد سار على نهج سيبويه ثلة من اللغويين منهم الخفاجي وابن سيده صاحب «المخصص» المعجم التصنيفي. هذا، وممّن ذهب مذهب الجوهري الإمام اللغوي محمد مرتضى الزبيدي مؤلف «تاج العروس من جواهر القاموس» فأورد ضمن شرحه المستفيض لكلمة «التعريب» في معجمه المذكور الذي يعد من أكبر وأهم معاجم اللغة العربية: «...وتعريب الاسم الأعجمي أن تتفوه به العرب على منهاجها». ووافقه على هذا الشرح «المعجم الوسيط» الذي أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة عند شرحه

هذا اللفظ بقوله: «التعريب: صبغ الكلمة بصبغة عربية عند نقلها بلفظها الأجنبي إلى اللغة العربية».

وأكد المجمع هذا المعنى في قراره السادس من مجموعة قراراته العلمية ونصه: «يجيز المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية ـ عند الضرورة ـ على طريقة العرب في تعريبهم».

ونص الجواليقي على «أن المعربات أعجمية باعتبار الأصل، عربية باعتبار الحال».

وتبعه على ذلك الإمام ابن الجوزي وغيره «بأن الكلمات الأعجمية التي وقعت للعرب فعربوها بألسنتهم، وحولوها عن لفظ العجم إلى ألفاظهم، تصبح عربية، فيجري عليها من الأحكام، ما يجري على تلك، تتوارد عليها علامات الإعراب إلا في بعض الأحوال، وتعرّف بـ «ال»، ويضاف إليها، وتثنى، وتجمع، وتذكر، وتؤنث».

وذكر الأستاذ محمد بن تاويت في مقال بعنوان «مظاهر التعريب» نشر في العدد العاشر من مجلة «اللسان العربي»:

«إن العربي كان إذا جلب كلمة، أو جلبت له، يستغني بإلباسها لباسه العربي، ولو بغطاء الرأس، أو الحذاء، جاءته كلمة «كروان» بمعنى القافلة فقال فيها [قروان] وغطى رأسها بالألف واللام فأصبحت القروان و «القيروان»، وبذلك صارت الكلمة تتمتع بكل الحقوق التي تتمتع بها الكلمة العربية في إعرابها، فلا تمتنع من الصرف لعلة العجمة».

«وسمع النبي صلى الله عليه وسلم، من سلمان الفارسي، كلمة «خندق» فاستفسره عن معناها، وهي اسم مفعول من «كنده» الفارسي، بمعنى الحفر، فكانت «كنده» وعربت بأن أبدلت الهاء ـ التي لا تنطق ـ قافا فصارت «خندق». فتقبلها النبي صلى الله عليه وسلم ولم يأنف من استعمالها، بل اشتق منها «خَنْدَقُوا» فسميت الغزوة بغزوة الخندق».

وقبل أن ننتقل إلى تحديد معنى «التعريب» عند المحدثين، نرى لزاما علينا تلافيا لكل التباس أن نميز بين طرائق التعريب المختلفة ومن أجل ذلك سمحنا لأنفسنا بأن نطلق على طريقة التعريب عند الجوهري اسم «التعريب الاقتباسي الصياغي» وعلى طريقة سيبويه «التعريب الاقتباسي الصوتي». وزيادة في الإيضاح إذا عربنا كلمة "télévision" بـ «تلفزة»، على مذهب الجوهري، فهذا نسميه «التعريب الاقتباسي الصياغي»، فإذا ما نحن عربناها بـ تيليفزيون» سمينا تعريبنا هذا «التعريب الاقتباسي الصوتي». ومما

تجدر ملاحظته أن التعريبين يندرجان معا تحت اسم «التعريب الاقتباسي». ومن هنا نقرر أن العرب في القديم لم تكن تعني بكلمة «التعريب» سوى «التعريب الاقتباسي».

أما التعريب بمفهومه الشائع في أيامنا هذه، وهو إيجاد كلمة عربية الأصل لمقابلة لفظ أعجمي، فهذا نسميه «التعريب الوضعي» كما نسمي طريقة التعريب التي تجمع المذاهب الثلاثة على الإطلاق ويشملها الالتزام باتباع أي منها وفقا لما هو الأنسب وحسبما تقتضيه الضرورة، نسميها «التعريب الشمولي».

وتتلخص هذه الطريقة فيما قاله أحمد فتحي باشا زغلول في سنة 1908: «إذا عرض لنا لفظ أعجمي ترجمناه إلى اللغة العربية، وإذا تعذر لنا هذا اشتققنا له اسما من لغتنا، وإذا لم يتيسر جئنا بكلمة عربية، وأطلقناها عليه بضرب من التجوز، وإذا تعذر هذا عربناه (ويعني بـ«التعريب» التعريب الاقتباسي) وأدمجناه في تراكيب «كلامنا».

2 ـ «التعريب» عند المحدثين

جاء في مقال للدكتور محمد سويسي:

«... هذا اللفظ (التعريب) يفيد في اللغة الإيضاح والتبيين، وفي الاصطلاح يطلق على مدلولين مختلفين: الأول إدخال اللفظ الأعجمي ضمن المعجم العربي، فيصقل ويصاغ في قوالب الأوزان العربية ويمكن من القبول لأبنيتها والخضوع لمقاييسها وقواعدها، فيشتق منه على الطريقة التي بها يشتق من اللفظ العربي الصميم».

«المعنى الثاني، وقد شاع بيننا في السنوات الأخيرة، وهو إيجاد مقابلات عربية للألفاظ الأعجمية، حتى تصير العربية الفصحى وحدها هي لغة الكتابة والتدريس والإعلام، تستخدم في المدرسة والجامعة، وتستعمل في الدار والسوق وفي الصحافة والإذاعة».

فيما قبل منتصف القرن العشرين:

فيما قبل منتصف القرن العشرين، كان «التعريب» لا يعني سوى ما أطلق عليه «التعريب الاقتباسي» وكان الخلاف على أشده، في مطلع هذا القرن، بين أنصار «التعريب الاقتباسي» وأنصار «التعريب الوضعي»، أما «التعريب» بمعناه الشائع عندنا اليوم في المغرب على الأخص، والذي أطلقنا عليه اسم «التعريب الشمولي» فلم يكن يستعمل عند المشارقة حينذاك بهذا المعنى، أما ما سميناه «التعريب الوضعي» فكان يعرف عندهم بلفظ «الترجمة».

ويحكي لنا عن هذا الخلاف الشيخ عبد القادر المغربي بقوله في مقدمة الطبعة

الثانية لكتابه «الاشتقاق والتعريب»:

«أما السبب المباشر في حملي على تأليف الكتاب فهو ما كان يسمعنيه إخواني من العتب في استعمال كلمات من المعرب، والدخيل، في مقالاتي التي كنت أنشرها في «المؤيّد»، بين سنتي 1906 و1909 وكنت لا أرى رأيهم في أن القليل من هذه الكلمات يفسد المقال الطويل بعد أن تتوفر فيه سائر صفات الحسن. وكان يحتدم الجدل بيني وبينهم حتى تخطى الجدل القول إلى الكتابة في الصحف. ثم رأى أساتذة اللغة في مصر يومئذ أنه لا ينبغي أن يكتفى في حل هذه المشكلة بما يكتبه الكتّاب في الصحف، ويتحدث المتحدثون في المحافل، فإن الأمر أعظم من ذلك، وأن الواجب أن يلجأ، في الفصل لهذه القضية، إلى تنظيم الجدل، وتوجيه العمل. وعقدت مناظرات في (نادي العلوم) تحت رئاسة كبير أدباء عصره، حفنى بك ناصف. فقامت المناظرات المنظمة على قدم وساق، بين أساطين الأدب، وأساتذة اللغة: حفنى ناصف، والشيخ شاويش، والخضري والأسكندري وأحمد زكي وأخيرا أحمد فتحي زغلول. وكان ختام المناظرات مناظرة عقدت مساء 20 فبراير عام 1908، خطب فيها طائفة ممن ذكرنا، واحتاج الأمر إلى حكم يحكم بينهم، فكان ذلك الحكم المرضيّ الحكومة، والمتفق عليه من الجميع: أحمد فتحي باشا. فألقى كلمة قطع بها قول كل خطيب...».

وخلاصة ما قال هو ما نصصنا عليه ضمن تحديد «التعريب الشمولي» وهذه الطريقة هي التي سار عليها مجمع اللغة العربية بالقاهرة حتى الآن.

ومن رأي أحمد بك زكي: «أن ما يعانيه المترجمون من صعوبة ترجمة الكلمات الأعجمية إلى العربية، يستدعي الجري على قاعدة [الباب المفتوح] في اللغة، كما يجرون عليه اليوم في السياسة. ثم شرط لفتح الباب أن يكون عليه من الحراس الأكفاء ما يحول دون دخول أي كلمة كانت. يشير بذلك إلى المجمع اللغوي الذي تكون وظيفته تمحيص تلك الألفاظ الدخيلة وعدم السماح لها بالدخول في بنية اللغة ما لم تشذّب وتهذّب».

التعريب منذ بداية الستينات:

لعل مدلول «التعريب» بمعناه «الشمولي» أول ما عرف في المغرب الأقصى بعد تأسيس «المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي» في 3 أبريل 1961. ثم أخذ هذا المعنى يستقر شيئا فشيئا، في أذهان المشارقة الذين ظلوا مع ذلك، وإلى جانب ذلك، يستعملون لفظ «الترجمة» يعنون به ما أطلقنا عليه

اسم «التعريب الوضعي»، ويستعملون لفظ «التعريب» يعنون به «التعريب الاقتباسي» بنوعيه «الصوتي» و«الصياغي».

ولئن كان المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي جرى في مفهوم «التعريب» على مدلول «التعريب الشمولي»، فإن المعهد الوطني للأبحاث والتعريب بالرباط الذي سبقه إلى الوجود، سار على مفهوم «التعريب الوضعي» الذي كان وما زال يتحمس له كل الحماس، ولا يقبل فيه الانصياع إلى ما قررته المجامع اللغوية، ولا إلى ما انعقد عليه الإجماع في كل البلاد العربية.

ولما راج استعمال مدلول «التعريب الشمولي» في المشرق العربي، أضاف المشارقة إليه ما ليس منه: فأطلقوه حتى على مجرد الترجمة إلى العربية. وهكذا أصبحنا نقرأ على أغلفة الكتب، من روايات وقصص وغيرها، عبارة «تعريب فلان» أو «عربه فلان» بدلا من «ترجمه فلان» أو «ترجمة فلان»، أو «نقله فلان إلى العربية».

ونظرا لما أحدثه هذا الإطلاق الأخير من بلبلة في الأذهان، وإبهام في مفهوم التعريب عند الجمهور من غير المعربين المتخصصين، ارتأينا من المفيد أن نوضح الفارق بين الترجمة والتعريب.

بين الترجمة والتعريب

إن مفهوم «التعريب» الذي أجمع عليه أخيراً المشتغلون بعملية التعريب هو إيجاد مقابل عربي للفظ أعجمي لم يكن له ولم يعرف له مقابل عربي من قبل. وإن كان هناك خلاف أحيانا فهو في الطريقة التي يتم عليها هذا الإيجاد. فهل عن طريق الوضع بالاشتقاق أم المجاز أم النحت أم عن طريق التعريب الإقتباسي بنوعيه: الصياغي والصوتي أو ببعث المقابل العربي من مدفنه في بطون الكتب القديمة المتخصصة إن كان معناه معروفا عند العرب الأوائل من قبل. فنحن مثلا عندما نجعل قبالة لفظ "médecin" «الطبيب» أو عندما نجعل لفظ «المريض» قبالة "le malade" أو «الدواء» قبالة "le médicament" فإننا لم نزد على أن ترجمنا هذه الألفاظ. لكن عندما جعل مجمع اللغة العربية كلمة «سيارة» قبالة لفظ "automobile" فقد عرب هذا اللفظ الأعجمي إذ أوجد له مقابلا عربيا لم يكن معروفا بمعناه من قبل لا عند القدماء ولا عند المحدثين. لكننا عندما نستعمل نحن لفظ «سيارة» الذي أوجده المجمع لا نكون عربناه، بل ترجمناه، والذي عربه هو الذي أوجد له المقابل أو دل عليه وهو

المجمع. ومثل ذلك يمكننا أن نقول بصدد «البَسْتـــرَة» "pasteurisation" و«الأبـرتـة» "appertisation" و«التلفـزة» "la télévision". فلفظ «سيـارة» القافلـة. والسيارة: القـوم يسيرون، أنثـت على معنـى الـرفقـة والجماعـة». وورد هـذا المعنـى الأخير في سورة يوسـف من القرآن الكريـم: ﴿قال قـائل منهم لا تقتلـوا يـوسف وألقـوه في غيابـات الجبّ يلتقطه بعـض السيارة إن كنتم فاعلين﴾. وبهذا المعنى يكون المجمع استعمل لفظ «سيـارة» على سبيل المجاز. ويجوز أن يكـون استعملـه على سبيـل الحقيقة بمعنـى «الكثيرة السير» بوصفـه صيغـة للمبـالغـة التـي تـأتي على وزن «فَعّـال» و«فعّالـة»، كما يجوز استعمالـه على صيغة الآلة مثل «ثلاّجة» و«سمّـاعة» و«حصّادة». ومهما يكـن فإن المجمـع قد وفّق كل التوفيق في هذا التعريب.

بعد هـذا بقي علينـا أن نتساءل: هـل اللغة العربية قادرة على تحقيق الدراسات الجامعية بنفـس المستوى الذي هـي عليه في الجامعات الغربية؟ وبعبـارة أخرى هل في وسـع العـربية أن تستـوعـب جميـع العلوم والفنون والتقنيات وسائر المعارف البشرية، بكل مفاهيمهـا، وبكل ما تشتمل عليه مـن مصطلحات، وعبـارات، ورموز هل يمكنهـا في مستقبل قـريب أن تكـون وحدها لغة التعليم بكل أنواعه وأشكاله في جميع مـراحله وأطـواره، دون الاستعانـة بأي لغة أخرى؟

الإجابـة على هذا السـؤال تقتضينا أن نجـس نبـض اللغة العـربيـة، ونفحـص بنيتهـا، ونسبر مـدى صحتها وسـلامـة هيكلها وقـوة أعضائهـا بأن نتعـرف على خصائصهـا ومدى طـواعيتها لإفـادة كل هذه المعارف.